جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة : دكتوراة حديث

المادة : تاريخ العراق الملكي

عنوان المحاضرة : **بناء الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ . ١٩٣٣**

مدرس المادة : أ.د . انس عبدالخالق عايد .

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

بناء الدولة العراقية الحديثة في عهد الملك فيصل الاول ١٩٢١ – ١٩٣٣

مضت الحكومة البريطانية بعد ثورة العشرين في سياستها الرامية الى تأسيس حكومة عربية في العراق فأبدت رغبتها في تنصيب امير عربي على عرش العراق يحظى بثقه ابناء البلاد ويتعاون معها ويحفظ مصالحها فاتجهت الانظار الى شخصية الامير فيصل.

فعقد مؤتمر القاهرة في ١٢ اذار ١٩٢١ برئاسة تشرشل وزير المستعمرات وبحضور ممثلون عن السلطة البريطانية في العراق يقودهم المندوب السامي برسي كوكس وتمت في هذا المؤتمر المصادقة على ترشيح الامير فيصل لعرش العراق وقد تم تتويج الامير فيصل ملكا على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ والقى الملك فيصل خطابا استعرض فيه خطته المقبلة في الحكم والإدارة وتوعد بأجراء الانتخابات النيابية وان اول عمل اقوم به ومباشرةً الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ولتعلم الامة ان مجلسها هو الذي سيضع بمشورته دستور استقلاله على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، وقد كانت الخطوة الاولى بعد التنصيب فيصل ملكا على العراق توقيع المعاهدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتي كان مجلس الوزراء قد اقرها في حزيران الماضي ووضعت قيد احترازيا مهما وهو ان تنال المعاهدة ثقه المجلس التأسيسي المنتظر واعلنت المعاهدة في ١٣ تشرين الاول واصدر معها بيان وضح فيها الملك اهمية بريطانيا للعراق حيث قال بهذه المناسبة ان دوام صداقه مساله مهمه وحيوية لصيانة استقلال العراق وتامين لرقيه الاقتصادي والاجتماعي.

١- المجلس التأسيسي

جرت الانتخابات في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وقد افتتح المجلس التأسيسي العراقي في ٢٧ اذار ١٩٢٤ استهله الملك فيصل بألقاء خطاب حدد في مهام المجلس وهي البث في المعاهدة العراقية البريطانية وسن الدستور العراقي وسن قانون انتخابي للمجلس النيابي وقد اكد الملك في خطابه على اهميه التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية وجعلها اولى المهام امام المجلس النيابي، ليأتي بعدها موضوع سن الدستور وقانون الانتخابات للمجلس النيابي.

وفي ٢ نيسان قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها بكتاب الى رئيس المجلس عبد المحسن السعدون للنظر فيها والمصادقة عليها، وانبه على اهمية المعاهدة واكد ان كيان العراق مهدد ما لم يتم ابرامها وبالأخص ما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم وموضوع الحدود مع تركيا بضمنها قضيه الموصل، وقد تدخل المندوب السامي منذرا الحكومة بانه اذا لم تصدق المعاهدة قبل نهاية ١٠ حزيران ١٩٢٤ فإنها ستعد مرفوضة وستذهب عندئذ بريطانيا الى عصبة الامم وتطالب الموافقة على انتداب بصيغته الاصلية ومعنى ذلك فرض الانتداب وحل المجلس الدستوري وتعطيل الحياه الدستورية وقبل انقضاء الموعد

بساعات استطاع رئيس الوزراء في ليله ١٠ – ١١ حزيران ١٩٢٤ تم اقرار المعاهدة من قبل المجلس.

٢– الدستور (القانون الاساسي العراقي)

استجابة لحاجة الدولة العراقية استكمال بناءها المؤسساتي والتزامها بالمواثيق والتعهدات الدولية، اكدت على وجوب تشريع دستور للبلاد اطلق عليه اسم القانون الاساسي يعرض على المجلس التأسيسي بشرط ان لا يخالف نصوص المعاهدة بدا العمل لإعداد لاحد القانون الاساسي للدولة العراقية الحديثة في اواخر عام ١٩٢١ عندما تألفت لجنه برئاسة بيرسي كوكس لتحضير مشروع القانون، وقد استعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي والدستور النيوزلندي وبعض دساتير مثل تركيا وايران.

وقد احيلت لائحة القانون الاساسي العراقي الى المجلس التأسيسي في ١٠ نيسان ١٩٢٤ وقد انتهت المناقشات في المجلس بالمصادقة على القانون الاساسي بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه لان حكومة جعفر العسكري تمكنت من الحصول على مساندة المجلس في تحقيق جميع الاعتراضات والتوصيات التي اصدرها لها المندوب السامي وتم ذلك في ١٠ تموز ١٩٢٤ بينما لم يصادق عليها الملك الا بعد مرور قرابة عام على القرار من المجلس التأسيسي وبالضبط في ٢١ اذار ١٩٢٥ ويعود السبب في ذلك الى ارتأته وزارة المستعمرات البريطانية من ضرورة تأخير العمل بالدستور ريثما يتم توقيع امتياز شركة النفط التركية في العراق من الحكومة التركية لان وضع القانون الاساسي موضع التنفيذ سيجرد الحكومة العراقية من حقها التشريعي في المصادق على امتياز النفطي الذي يمنحه القانون الاساسي لمجلس النواب وكان هذا يعني ان منح امتياز النفط سيتأخر لحين اجتماع البرلمان بينما كان البريطانيون لا يرغبون في هذا التأخير لتجنب المشاكل والمعارضة التي يواجهوها من قبل في مناقشات المجلس التأسيسي للمعاهد او ملاحقها خصوصا وانهم رفضوا طلب الحكومة العراقية بان يكون العراق حصه ٢٠% في الامتيازات فالدعوة ان البرلمان العراقي حديث النشا لا يمتلك الخبرة للتعامل مع هذه الامتيازات لهذا فضلوا توقيع الامتياز من قبل الحكومة قبل اجتماع المجلس النيابي.

ان توقيع الدستور اجراء مهم للدولة العراقية الحديثة والشعب العراقي بجميع اطيافه، وقد اخذ الدستور بالنظام النيابي بموجب المادة الثانية منه والتي تنص على ان العراق دوله ذات سيادة مستقلة حرة وحكومته ملكية وراثية وشكله نيابي.

ان بناء هذه المؤسسات كرست في ذهنية العراقيين ملكا وبرلمانا وشعبا ضرورة استكمال استرجاع السيادة العراقية والتخلص من ثقل المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بها بريطانيا باتباع المبدأ الذي طالما ردده الملك فيصل نفسه (خذ وطالب) وكانت نتيجة هذه السياسة عقد ثلاث

معاهدات وبموجب هذه المعاهدات نقلت بعض الصلاحيات من السلطة البريطانية الى الحكومة الوطنية العراقية وقدمت بريطانيا في المعاهدة الأخيرة وعد بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم بحلول عام ١٩٣٢م.

لقد تجددت المفاوضات البريطانية العراقية في عهد حكومة نوري السعيد التي شكلت في اذار ١٩٣٠ وكان قد اعلن في الخطاب الذي القاه في حفل الاستئزار ان هدف المفاوضات الجديدة هو الاستقلال التام لتوطيد صلاة الصداقة بين البلدين على اساس المنافع المتبادلة وعلى هذا الاساس بدات المفاوضات واستغرقت اكثر من ثلاثة اشهر تقريبا وفي حزيران توصل الجانبان الى اتفاق حول نص المعاهدة وقع عليها رئيس وزراء العراقي والمعتمد البريطاني السير فرنسيس على انتهاء الانتداب واستقلال العراق على ينفذ ذلك ابتداء من تاريخ دخوله عصبة الامم وكذلك قيام تحالف بين بريطانيا والعراق لمدة ٢٥ سنة مع تبادل المشورة في السياسة الخارجية وحفظ المصالح البريطانية في العراق وخاصه فيما يتعلق منها بحمايه المواصلات الجوية البريطانية وقد تعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين هما الشعيبة الواقع قرب البصرة والحبانية الواقعة قرب الفرات وتبعت توقيع هذه المعاهدة قبول العراق عضوا في عصبة الامم يوم ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ بناء على الطلبة الذي تقدمت به بريطانيا.

٣- المعاهدات العراقية-البريطانية في عهد فيصل الأول:

في فترة حكم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣)، وقّعت الحكومة العراقية عدة معاهدات مع بريطانيا، وكان لها دور محوري في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين. هذه المعاهدات كانت جزءاً من ترتيبات الانتداب البريطاني على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وسعت لتحديد دور بريطانيا في العراق ومستقبل استقلاله.

١. معاهدة ١٩٢٢:

تم توقيعها في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢، بين العراق وبريطانيا، لتنظيم العلاقة بين الطرفين في إطار الانتداب البريطاني.

تضمنت بنوداً تمنح بريطانيا سيطرة على الشؤون العسكرية والخارجية العراقية، لكنها وعدت بمساعدة العراق في تحقيق الاستقلال.

أثارت المعاهدة معارضة واسعة من القادة الوطنيين العراقيين الذين رأوا فيها تكريساً للهيمنة البريطانية.

٢. معاهدة ١٩٢٦:

جاءت استكمالاً لمعاهدة ١٩٢٢، وركزت على قضايا مثل استقرار منطقة الموصل، التي أقرّت عصبة الأمم بضمها إلى العراق شرط استمرار الانتداب.

أكدت أهمية دعم بريطانيا للعراق في بناء مؤسسات الدولة.

٣. معاهدة ١٩٣٠ (معاهدة الاستقلال):

تم توقيعها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، وكانت واحدة من أهم المعاهدات خلال فترة حكم فيصل الأول.

نصت على إنهاء الانتداب البريطاني على العراق في عام ١٩٣٢، وهو ما تحقق بالفعل مع دخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م، واعتُبرت إنجازاً كبيراً لأنها مهّدت لانضمام العراق لعصبة الأمم، لتكون من أوائل الدول العربية التي تحقق استقلالاً رسمياً. تضمنت المعاهدة منح بريطانيا امتيازات عسكرية، مثل استخدام القواعد الجوية العراقية في حالات الطوارئ.

٤- مشكلة الموصل:

خلال مدة حكم الملك فيصل الأول، كانت الموصل جزءاً من النزاع بين المملكة العراقية وتركيا، حيث طالبت تركيا بضمها مستندة إلى خلفيتها العثمانية، فعمل الملك فيصل على تعزيز الهوية العراقية للموصل، مشيراً إلى أهمية المدينة من الناحية الاقتصادية والجغرافية، فقد استخدم الملك فيصل الأول مهاراته الدبلوماسية لإقناع القوى الكبرى، خاصة بريطانيا التي كانت داعماً للعراق، لدعم موقف العراق في الابقاء على الموصل ضمن المملكة العراقية، إذ تم تحويل النزاع إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٥، حيث عرض العراق قضيته بالتعاون مع بريطانيا، ونجح في تأمين دعم دولي لسيادة العراق على الموصل، وأدرك الملك فيصل أهمية استيعاب التنوع السكاني في الموصل، وعمل على تهدئة التوترات بين العرب والأكراد والأقليات الأخرى في المنطقة لضمان دعمهم.

في عام ١٩٢٦، أصدرت عصبة الأمم قراراً يقضي بضم الموصل إلى العراق شرط أن تبقى تحت الانتداب البريطاني لفترة محددة لضمان الاستقرار.

ساهمت جهود فيصل في تأمين الموصل ضمن الدولة العراقية، وهو ما كان نصراً كبيراً للعراق على المستوى الإقليمي والدولي، كذلك ساهمت في تعزيز وحدة العراق الإقليمية، وعززت مكانة الملك فيصل كزعيم وطني يتمتع برؤية وقدرة على إدارة الأزمات، ووضعت الأساس لعلاقات العراق مع المجتمع الدولي.

٥- بناء مؤسسة الجيش

لقد كانت أولى خطوات الملك فيصل في تجسيد مشروع بناء الدولة الأمة، هو تطوير جيش وطني قوي يعتمد على التجنيد الإجباري، الذي من شانه تحقيق الاندماج بين مختلف فئات المجتمع العراق، وتعميق الشعور بالانتماء للدولة العراقية الحديثة.

لقد سبق تنصيب الامير فيصل بـ (٧) اشهرا تقريباً تأسيس الجيش العراقي وكان اول وزير للدفاع جعفر العسكري وتكون الجيش المحلي الذي كان قوامه (١٥) ألف فرد ، وبميزانية سنوية قدرها (١٥%) من الإيرادات العامة للدولة، وفي ٢٢ حزيران من العام ذاته قامت وزارة الدفاع يفتح باب التطوع في الجيش، وقد تشكل الفوج الأول الذي أطلق عليه اسم "موسى الكاظم" من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا في الجيش العربي تحت قيادة الأمير فيصل، وأخذت هذه النواة تنمو مع قدوم بقية الضباط العراقيين الذين كانوا مع الأمير فيصل في الحجارة، كذلك تم افتتاح الكلية العسكرية في تموز ١٩٢١، وبلغ عدد طلابها لعام (١٩٢٢-١٩٢٣) (٩٠) طالبا.

٦- استيعاب العشائر

مع تأسيس المملكة العراقية في عام ١٩٢١ بقيادة الملك فيصل الأول، بدأت عملية المصالحة الوطنية، اذ أعيد معظم المبعدين تدريجيًا إلى العراق، ومنهم الشيخ حبيب الخيزران وحمدي الباجه جي وامين الجرجفجي وسامي خوندة ومحمد مهدي البصير وعبدالرسول كبة وجعفر ابو التمن، حيث تم دمجهم في النظام الجديد وتخفيف معارضتهم من خلال منحهم أدوارًا سياسية أو رمزية.

فقد سعت القيادة الملكية في إطار مشروع بناء الدولة، إلى استيعاب العشائر من خلال إشراكهم في البرلمان العراقي كتواب واعيان مما جعلهم يكتسبون سلطات سياسية ورسمية بالإضافة إلى سلطاتهم العشائرية التقليدية، ودعم مواقعهم بالوسائل الاقتصادية من خلال تسوية مشكلة الأراضي، وتعزيز تقنيات توزيع كميات المياه لسفي أراضيهم ، مما جعل المصادر الاقتصادية والمعيشية لتلك العشائر ترتبط بالدولة، وفسحت المجال الدخول ابناء العشائر في القوات العسكرية، وفي المدارس التي اسستها الدولة في المناطق القريبة منهم لتعميم قيم الهوية والمواطنة العراقية، ان احتواء جماعات تقليدية قوية كالعشائر في جهاز سياسي حديث ، قد يعتبر خطوة ايجابية لتحقيق استقرار مرحلي وإرساء أسس أولية لوحدة اجتماعية داخلية.

٧- التعليم:

ان واقع التعليم أخذ بالتغيير والتطور نحو الأحسن بعد قيام العهد الملكي، فقد اصبحت الادارة التعليمية في العراق مركزية ووزير المعارف هو المرجع الأعلى في الوزارة والمسؤول عن ادارة شؤونها، فالتعليم اصبح عملاً حكومياً بيد وزير مختص وباسمه تصدر جميع التعليمات والأوامر بما فيها التعليمات، ومن اهم اعمال وزارة المعارف قامت بتشكيل مجلس عام ضم هذا المجلس أكثر من عشرين عضوا، وكانت مهمة هذا المجلس في تقديم الاستشارات إلى الوزارة في الأمور المهمة، فضلا عن تشجيع الأهالي على ارسال ابنائهم الى المدارس ومساعدة الطلاب

المحتاجين. وقيام حملات الجمع التبرعات لإنشاء الابنية المدرسية، مما حفز الأهالي على التبرع وتوجههم لدعم المدارس الرسمية.

وجهت الوزارة اهتمامها بالتعليم الثانوي وتخرجت أول دفعة من الطلبة في العام الدراسي (١٩٢٢-١٩٢٣) وكان عددهم (١١) طالباً، وأصبح عدد المدارس يزداد ليصبح اربع مدارس في بغداد والموصل والبصرة وكركوك، وفي عام ١٩٢٥ اخذ نطاق التعليم الثانوي يتطور ويتسع خصوصاً بعد زيادة مخصصاته المالية وتطوير ادارته.

وفي عام ١٩٢٧م فتحت مدرستان في بغداد الأولى متوسطة الكرخ في جانب الكرخ، والثانية في جانب الرصافة (متوسطة الرصافة) ، وما بين عامي ١٩٢٧-١٩٢٨، أصبح عدد الطلاب حوالي (١٠٥٨) طالب. وفي عام ١٩٢٩ م تم اصدار قانون المعارف العامة والذي بموجبه أصبحت الدراسة في الثانوية لمدة خمس سنوات ومدة ات تنتهي بامتحان وزاري عرف بـ (البكالوريا)، ودراسة الاعدادية سنتان وتنقسم إلى فرعين علمي وأدبي، ازداد عدد المدارس والطلاب في عامي ١٩٣٠-١٩٣١م، وأصبحت (١٩) مدرسة منها (١٦) للذكور و (٣) للإناث، وهذا لم يشمل فقط بغداد والمدن الأخرى وانما افتتحت ثلاث مدارس متوسطة في الرمادي والديوانية وبعقوبة للذكور.

وفيما يخص البعثات الدراسية إلى خارج العراق، فكانت أول بعثة ارسلت على حساب نفقة الدولة في عامي (١٩١٩-١٩٢٢) متكونة من (١٠) طلاب، و (١) منهم ارسلو إلى الجامعات الأمريكية في بيروت عاماً أن السلطات البريطانية كانت تشدد على هذه البعثات بحجة صرف الأموال على التعليم الداخلي.

شهد التعليم النسوي في عهد الملك فيصل تطوراً واضحاً، اذ دعا إلى تحرير المرأة وتعليمها وتثقيفها، مؤكداً على أن المرأة كلما ازدادت علماً وثقافة ازدادت القدرة على اسعاد الرجل فضلاً عن أنها تؤثر تأثيراً مباشراً في المجتمع خلال اعداد جيلاً واعياً، لهذا تم الاهتمام في تعليم الفنيات وارسال البعض إلى الدراسة خارج القطر ومن أجل تشجيع البنات على مواصلة الدراسة اخذت المدارس بالاحتفالات والمسابقات واعطاء الجوائز.

اما التعليم الجامعي ففي عام ١٩٢٢م تم إنشاء جامعة آل البيت، وافتتحت كلية بغداد عام ١٩٣٢م، وكانت في مقدمة المدارس المنتظمة، ويدرس فيها العلوم ويشترك طلابها في الامتحانات الوزارية المتوسطة والاعدادية.